مجلة دراسات إنسانية واجتماعية / ج وهران02/ المجلد 09 ع 02/ خاص/ 16 فيفري 2020
ISNN : 2253-0592 EISSN: 2588-199X

انعكاسات العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية

The implications of economic globalization for national sovereignty

د.جمال بن مرار*

مختبر الأمن القومي الجزائري: "الرهانات والتحديات"

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/06/21 تاريخ القبول: 2019/10/10 تاريخ النشر: 2020/02/16

ملخص:

يتناول هذا المقال انعكاسات العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية من خلال إيجاد إطاراً يُعتدُّ به لفهم التعقيدات المتزايدة للقوى الفاعلة التي أدت إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها الدول، الأمر الذي أدى إلى هشاشتها وظهور ما يسمى: "ظاهرة الحدود السائبة"، مما أدى إلى اختراق الدولة الوطنية ذاتها لما تخلفه من تداعيات على السيادة الوطنية، فيما يمكن اعتباره أدواراً ازدواجية وتفاعلات تبادلية، ولفهم أبعاد تشابك عناصر هذه الظواهر، والتركيز على الأبعاد الظاهرة لفهم الدوافع المحركة لها التي باتت تشكل تهديداً لانتشارها ومضاعفة آثارها.

الكلمات الدالة: الاختراق، السيادة، الدولة القومية، الفواعل، علاقات دولية.

Abstract:

This article examines the implications of economic globalization for national sovereignty by creating a meaningful framework for understanding the increasing complexity of the forces that have led to increased threats to countries, which led to their fragility and the emergence of the so-called "bulk border phenomenon" The national state itself because of the repercussions on national sovereignty, in what can be considered roles of duplication and mutual interactions, and to understand the dimensions of the entanglement of the elements of these phenomena, and focus on the apparent dimensions to understand the motives driving them, which are a threat to spread and multiply effects.

Keywords: penetration, sovereignty, nation state, actor, international relations.

مقدمة:

كانت لِنهاية الحرب الباردة تأثيرات في وحدات النّظام الدّولي مسّت حتّى الجوانب الاقتصادية (النظام الاقتصادي العالمي) من خلال إعادة هيكلته، متأثرًا بتحولات البيئة الدولية على ضوء الحركية الاقتصادية التّي أدّت إلى زيادة وتيرة العولمة، الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة

* جمال بن مرار d.benmerar@univ-dbkm.dz

الاعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية إقامة التّكتلات الاقتصادية، فإنّ العولمة ليست نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل منعرجا في بناء ظاهرة العولمة، ففي الجانب السياسي يتمثل في تراجع دور الدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، أمّا الجانب الاقتصادي تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود أو القوميات والأسواق الحرّة، والجانب الاجتماعي والثّقافي في الاتجاه نحو التجانس الثقافي وانفتاح الأنظمة الاجتماعية، وبخاصة التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة – **نظرية النوع Théorie du Genre**- ، فأصبح الفرد هو الوحدة الأساسية والنّواة الأولى – تغيّر في النمط المفاهيم -.

الإشكالية: ما صورة السيادة الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية؟

ومن خلال هذه الإشكالية البحثية نطرح الفرضيات الآتية:

- كلما كانت الدولة هشة ازدادت قوة العوامل الاقتصادية.

-كلما تقلصت الوظائف التقليدية للدولة ازدادت عوامل تفككها وضعفها.

-كلما ازدادت نسبة العولمة الاقتصادية كلما تقلصت السيادة الوطنية.

سنتطرق إلى جملة من النقاط لمعرفة الانعكاسات العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية في خضم هذه التحولات على المستوى الدولاتي والإقليمي والدولي، تأثيرها على السيادة الوطنية.

1.تطور النظام الاقتصادي العالمي:

إنّ التّطورات الاقتصادية المتسارعة والمتلاحقة التي أسست نظام اقتصادي عالمي جديد تتلاشى فيه الحدود وتزول معه الحواجز الجمركية لبروز منظومة من العلاقات المصالح المتشابكة بفتح الأسواق العالمية أمام الانتقال الحر للرساميل، السّلع، الخدمات والمعلومات، وهذا يعني تصاعد قوى تنافس الدولة والمتمثلة في التجمعات التجارية والتكتلات الاقتصادية الكبرى، المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية والشركات العابرة للحدود التي تشكلت نتيجة التحالفات العابرة للقارات بين الشركات المالية والخدماتية؛ إلاّ أنّ مظاهر الاقتصادية للعولمة هي أكثر وضوحا في هذه المرحلة من مراحل تطور العولمة والأكثر اكتمالا من المظاهر الأخرى.[1]

فصناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة والمحرك الرئيسي لعمليات العولمة وجغرافية العالم مادة لها، فتصبح العولمة الاقتصادية تتميز بهيمنة الطموحات التجارية.[2]

[1] عبد الخالق عبد الله، (العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها)، عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد28، العدد2، أكتوبر/ ديسمبر1999، ص67.

[2] حاتم بن عثمان، " **العولمة والثقافة** "، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص21-22.

2. خصائص العولمة الاقتصادية:

شهد النّظام الاقتصادي العالمي تنامي حجم التجارة والاستثمارات الخارجية بما فيها إزالة الحدود والقيود أمام انتقال السلع والخدمات.

- **النّمو السريع للتجارة العالمية:**

قد أدّت الثورة التكنولوجية إلى تجاوز الحدود والحواجز بين الدّول ولم تعد التجارة العالمية تجارة المواد بالأساس بل تبادلا للخدمات والنقل والمواصلات والمعاملات المالية.

يتميّز النّظام الاقتصادي العالمي بتركيز الثروة المَالِية في قلّةٍ من الدّول بحيث 20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من التّجارة العالمية ويمتلك سكانها 85 % من المدخرات العالمية، 358 ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم، بينما 19,5% من الاستثمار المباشر و8 % فقط من التّجارة العالمية تنحصر في منطقة من العالم يعيش فيها 80 % من سكان، فحسب تعبير "**بيار فيلتز Pièrre Veltz**" حول النمو السريع للتجارة العالمية وتركيز الثروة في الأقطاب الكبرى خلق " **اقتصاد الأرخبيل**" وهو المظهر الأكثر وضوح للحرب الاقتصادية الشاملة، حرب فاعلها المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات.[1]

- **عولمة الأسواق والمنافسة:**

تحوّل العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالمية وإنخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد تتنافس في ملاعبه الأمم،الأمر الذي ينعكس بالتشابك والاختلاط في المصالح الذي أدى إلى منافسة أشدّ وأكثر شمولية، وهذا ما أكده "**هنري بورغينات Henri Bourguinat**" باعتبار أنّ المنافسة العالمية على كافة الأسواق من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.[2]

انطلاقا من احتكار دولة واحدة (**Monopole**) أو دولتين أو مجموعة أقطاب أو الشركات الكبرى السوق يترتب عنه احتكار قاري للأسواق (**Oligopoles Continentaux**) سيتحول بدوره إلى احتكار شامل وعالمي (**Oligopoles Globaux**).[3]

---

[1] Pièrre Veltz ,(Firme et Territoires à l'épreuve de la Mondialisation : L'Economies d'Archipel), Regard sur L'Actualité, N° 234, septembre-Octobre 1997, P 43.

[2] Henri Bourguinat, « **La Tyrannie des Marché : Essai sur l'Economie Virtuelle** », Paris : Economica, 1995, P 87.

[3] Carl Christian Von Weizsäcker, (Mondialisation et Entreprise : L'Enigme des Fusion) , Problèmes Economiques, N°2.641, 24 Novembre 1999, P 7.

يرى "**مالكولم و اترزMalcolm Waters**" وإ نّما خارجة عن تحكم كل الدول العالم بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى؛ إلاّ أنّ المعاملات المالية شهدت نموًا وارتفعت إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف، وهذا ما يسمى ديكتاتورية الأسواق المالية؛ وقد عبر "**فيليب زاريفيان Philippe Zarifian**" عن ذلك بقوله: " فإذا نظرت إلى الأرض من أعلى تبدو لك واحدة، الأمم السياسية والدول والحدود والأنظمة وأمزجة الشعوب والأجناس والأنظمة، كل هذا يُمحى؛ ومع ذلك فإنَّ هذه الأشياء كلها لا تغيب، إنّ الكل واحد هو الساحة التي يتحرك عليها رأس المال المعاصر.[1]

- **زيادة الاستثماروالتكامل الاقتصادي العالمي:**

العولمة الاقتصادية تتميز بميزة هي التكامل الاقتصادي العالمي سواء بين الدّول أو المنظمات الاقتصادية أو التكتلات التجارية أو الشركات متعددة الجنسيات وما يغذي عملية تزايد درجات التكامل الاقتصادي العالمي العديد من الميكانزمات كالمنظمة العالمية للتجارة ونمو التجارة الالكترونية ودور البورصات العالمية في تحريك رؤوس الأموال وتدفق الاستثمار الدولي بالإضافة إلى قيام التكتلات الاقتصادية ومن ثمّ زادت سرعة التكامل الاقتصادي العالمي.

كما بلغ عام 1998 ما قيمته 695 مليار دولار على مستوى العالم بنسبة زيادة وصلت إلى 45 %، بينما بلغ عام 1999 إلى 1088 مليار دولار وبنسبة زيادة قدرت بـ57 %، ليصبح عام 2000 يقارب 1495 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 37%، ويُعادل هذا المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر سبعة أضعاف ما كان عليه في الفترة ما بين 1990-1995 ليصل عام 2003 إلى 8345 مليار دولار وليتضاعف أكثر من أربع مرات خلال الفترة 1990-2003.[2]

- **تعاظم دورالشركات العالمية:**

أدى تغيّر بنية الاقتصاد العالمي إلى استبدال منطق تقسيم العالم من "**مناطق Zone**" إلى تقسيمه إلى "**شبكات Réseaux**" يكون فيها كل قطب نقطة تقاطع مع شبكات متعددة أخرى وتتجاوز هذه الشبكات العالمية الحدود الجغرافية وتنفصل عن السيادة الوطنية للدول لتنتقل إلى الثالوث الاقتصادي: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، وتساهم كلاعب شامل وفعال في أسواق التكنولوجيات الدقيقة لتصبح بمثابة شبكات حقيقية للأحلاف

[1] Philippe Zarifian, « **L'Emergence d'un Peuple-Monde : Politique d'aujourd'hui** », Paris : Presses Universitaires de France, 1999, P 35.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** "، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2008، ص197.

الاستراتيجية أي شبكات منظمة ذات هرمية محكمة واستراتيجية ثابتة وأهداف دقيقة ورهانات عالمية.

كما ساهمت سياسات "**الدمج Fusion**" والاستحواذ، في نَمَاء هذه الشركات الكبرى إذ أصبحت الحدود القومية ضيقة عليها فسعت بذلك إلى الخروج نحو الأسواق العالمية بإزاحة هذه الحواجز – التي وضعتها الدول – من أمامها فشهد عام 1999 أكبر حركة اندماج بين كبرى الشركات العالمية، مع انطلاق الحركة في قطاع المصارف إلاّ أنها امتدت إلى قطاعات أخرى كالاتصالات والإعلام، الكهرباء، الصناعة النفطية والصناعات الصيدلانية، الهندسية والغذائية.[1]

في هذا الصدد أكدت "**نورينا هرتز Noreena Herts**" على أن هذه الشركات كلاعبين رئيسيين في العولمة تضغط عل الحكومات بوسائل شرعية وغير شرعية.[2]

ومن ثمّ، تُعدُّ الشركات العالمية قلب النظام الرأسمالي وهي تقوم على احتكار التجارة العالمية وتتحكم في التقنيات وتتحكم في رؤوس الأموال والبورصة وتسيطر على وسائل الإعلام والاتّصال واستغلال الشعوب وتتلاعب بالعقول حسب "**هربت شيللر Herbert Schiller**" بل أداة أساسية لتكريس العولمة باعتبارها المحرك الجوهري للتدفقات بمختلف أشكالها وفاعلاً حيوياً في الاقتصاد العالمي.[3]

- **تزايد النّشاط للاقتصاد العالمي:**

إنّ التحولات على المستوى الدولي وما أفرزته من تغيرات من جرّاء الانفتاح العالمي والتّطور الحاصل في وسائل الاتصال والمواصلات وتجاوز الحدود أفرز نشاط إجرامي جديد أخذ الطابع العالمي لاستغلال شبكة الانترنت للقرصنة والإجرام وقد قُدّرت أرباح الشبكات الإجرامية عام 2005 بمليار دولار.

قدّر المرصد الأُمَمِي ضد المخدرات والجريمة (Office des Nations-Unies Contre la Drogue et la Criminalité) خارج التهرب الجبائي بـ3.6 % من الناتج الخام العالمي لعام 2009 وبلغت مدا خيل الجريمة المنظمة العابرة للقوميات (تجارة المخدرات، الأشخاص والأسلحة) بـ1.5

[1] " حالة الأمة 1999، المؤتمر القومي العربي العاشر"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 255،ماي2000، ص118.

[2] زياد حافظ، " **مضمون و اتجاه التغيير في البيئة العامة وعلى الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية**"،في/العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر2004، ص49.

[3] حافظ عبد الرحيم، وآخرون، " **السيادة الوطنية: الآفاق الوطنية والحدود العالمية** "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص75.

% من الناتج الداخلي العالمي منها 70 % تمّ " **تبيض الأموالBlanchiment d'Argent**" أو"**غسل الأموال**" في النظام المالي العالمي.[1]

إنّ الجنّات الضريبية والمالية هي دول التي تستقبل الأموال غير شرعية لما توفره لغسيل الأموال من تسهيلات وتشريعات مالية بعدم الاستفسار عن مصادرها، وعلى سبيل المثال تحتضن جزر الكاريبي أكبر المراكز المالية لعمليات تبييض الأموال في العالم ومن بين 600 مليار دولار من أموال الجرائم قدرّت الأمم المتحدة ما يقارب من 60 مليار دولار يتّم غسله في جزر الكاريبي وحدها.[2]

وفي ظّل التقدّم التكنولوجي تزايدت أهمية هذه العمليات ولاسيما فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية بحيث يتم تبييض الأموال من خلال شبكة الانترنت مما أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف بـ "**الجريمة الالكترونية Cyber Crime**": منها القرصنة أو التخريب الحاسوبي وعدم احترام الملكية الفكرية ، وإنّ هذا التّصاعد الخطير للتجاوزات في النظام الاقتصادي والمالي العالمي يستلزم العمل على إرساء قواعد خاصة بالتعامل التجاري والاقتصادي والمالي لعدم الوقوع في الخلط والالتباس بين السوق والمافيا وبين اللامركزية وعملية التحرير وعدم المراقبة من جهة أخرى.[3]

3. انعكاسات العولمة الاقتصادية:

أدّت التّطورات السريعة إلى تغيّر في جوهر العلاقات الدولية وظهور نظاما أكثر تعقيدا لم يعد الاهتمام بالدولة كلاعب رئيسي في التفاعلات العالمية مع بروز لاعبين جدد أكثر قدرة ونفوذا وتأثيرا تنافس الدولة بل وأفقدتها جزءا من سيادتها، فالدولة أصبحت مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات المتعددة في عالم يزداد تشابكا وترابطا.

كما أدّى تراجع أهمية الدّولة القومية إلى التّحول من التركيز على الدول إلى التعددية في طبيعة أعضاء النسق العالمي في ظل ما يسمّى "**منظور ما بعد العلاقات الدولية**" وما اِنجر عنه من تصدّع المبادئ الأساسية التّي ارتكز عليها التنظيم الدولي منذ معاهدة واستفاليا 1648، من خلال التشكيك فيها: السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الحدود الدول والولاء

[1] Ives Achille, (Mafia et Globalisation : Economie Illégale et Mondialisation), Problèmes Economiques, N° 3064, Mars 2013, P 06.

[2] Alain Bauer, (Criminalisation Financière : Une Autre Mondialisation), Problèmes Economiques, N°3064, Mars 2013, P 25.

[3] راوية عاطف مختار،(سبيل مكافحة عمليات غسيل الأموال)، السياسة الدولية، القاهرة: مطابع الأهرام،العدد146، أكتوبر2001، ص171.

القومي وكذا التحول في تحليل السياسات العالمية عن المحور الأفقي (الصراع الإيديولوجي شرق-غرب) إلى المحور العمودي (التنافس الاقتصادي شمال-جنوب).

4. تراجع دور الدولة القومية:

قد أثيرت عدة أسئلة حول مستقبل الدّولة القومية والسيادة أمام تنامي إنشاء التكتلات الاقتصادية الكبرى والأدوار الفاعلة للمؤسسات الاقتصادية العالمية وهيمنة الشركات العابرة للحدود والجنسيات مشروعية ملحَّة في ظل التّطورات الإستراتيجية والاقتصادية الحاصلة، وإذا كان الباحثون يتفقون وبشكل كبير حول تراجع الدولة وسيادتها في ظل مسار العولمة الاقتصادية بين من يرى الأفول المؤكد ومن يرى الاستمرارية مع ضرورة لا يمكن استبدالها ولكن لابد من تكييفها للاستجابة للتحديات السريعة على الدولة وسيادتها وأمنها.[1]

يمكن تصنيفهم في ثلاثة أطروحات وهي:

الفرع الأول: تيار أنصار العولمة وزوال الدّولة (الأطروحة المتشائمة):

كما تعكس كتابات "**كينيشي أوهماي Kinichi Ohmae** " في كتابه: "**عالم بلا حدود The Bordeless World**" و" ;**نهاية الدولة-الأمة The End of Nation State** " أي نهاية عصر الدولة وأنّ سيادتها أصبحت مهجورة في طريقها للانحلال ومصيرها الزوال لأنها أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية وقراراتها متأثرة بالعوامل العالمية بشكل متزايد، وهي الاتصالات، رأسمال، الشركات، وبذلك الدول في طريقها إلى الموت – الانقراض – لأنّ العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية استمراره بلا حدود.

وأمّا ادعائها السيادة فقد دحضت على أكثر من صعيد بفعل تغير الولاء – من الدولة إلى فواعل أخرى - واختراق الدولة القومية ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، جراء التّحدي التكنولوجي الذي أدّى إلى اختزال الزمان والمكان وتجاوز حدود الاقتصاد الوطني، فأصبحت الدولة من آثار الماضي.[2]

---

[1] طلال عتريسي، " **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة** "، في/ العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002، ص43.

[2] منير غسان، حمزة سنو، علي أحمد الطراح، " **العولمة والدولة: الوطن والمجتمع العالمي** "، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص21.

الفرع الثاني: التيار المشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة (الأطروحة المتفائلة):

إنَّ الدولة القومية هي فَاعِلٌ واحد ووحيد في العلاقات الدولية منذ نشأتها بمقتضى صلح واستفاليا في 1648 واعتبرت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية الدولة فاعلاً رئيسياً من خلال عدة مؤلفات مثل:" السياسة بين الأمم" لـ"**هانس مورغنتو Hans Morgenthau**" ، وكتاب:" السلم والحرب بين الأمم " لـ"**ريمون آرون Raymond Aron**" الذي اعتبر العلاقات الدولية هي علاقات بين وحدات سياسية(الدول).[1]

لكن الدولة حسب "**هانس بيترمارتين**" و"**هارولد شومان**" تظل المؤسسة الوحيدة التي يطالبها المواطنون بالسهر على العدالة والنمو وتبقى الرقابة مهمة وطنية حتى مع اتخاذ تدفق السلع ورأس المال أبعادا عالمية، لا يؤدي عجز الدولة المتزايد إلى " نهاية الدولة القومية " التي تنبأ بها " **كينيشي أوهماي Kinichi Ohmae**".

إلاّ أن الدولة القومية ما زالت قائمة على شؤون الدفاع والتجارة الخارجية، على الرغم من أن العولمة تجاوزت السيادة الدول في قطاعات المال، الإعلام، الثقافة، فالدولة تبقى الفاعل الذي يملك الشرعية لتسيير العلاقات الدولية، وما تزال الدولة القومية تُعتبر الموضوع الرئيسي للقانون الدولي وستظل هي المسؤول الأول عن تنظيم الحياة الاقتصادية والأسواق ضمانا لحماية المواطن والتكافل الاجتماعي وحفاظاً على سيادة القانون، بل حتى الشركات العابرة للقوميات هدفها تأكيد السيادة الوطنية، لأنها تبقى في خدمة مصالح أوطانها الأصلية وتصبح أدوات في دائرة الصراع المتجدد بين الدول، وفي هذا الصدد يحذر " **فيليب غومت Phillip Gummet**" من جهته من المبالغة في أهمية العولمة باعتبارها تلغي التمايز القومي إلغاءً تاماً، لصالح الشركات العملاقة التي تقف خلف القوى الكبرى والمنظمات العالمية كمُنظمة التّجارة العالمية.[2]

كما يعتقد " **ريتشارد هيجوت Richard Higgot**" باستحالة زوال الدولة القومية وضرورة استمراريتها وهو يرى أنّها قد تصاب بجراح لكنّها لن تموت، حيث أنّ التحول غير المسبوق في النشاط الاقتصادي صاحبه تطوّر في مجموعة من الهويات الداخلية التي تمثل تحديات جوهرية – من الأعلى إلى الأسفل – على الحفاظ على الدولة النموذج كما نعرفها، مؤكداً أنّ دور الدول مستمر في مختلف مستويات الحكم.[3]

---

[1] Raymond Aron, « **Paix et Guerre entre Nations** », Paris : Calmann-Lévy, 1982, P 17.

[2] أحمد جمال الدين موسى،" **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية** "، مكتبة الجلاء الجديدة،1999، ص206-207.

[3] ريتشارد هيجوت، (العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية)، **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، 1992، ص55.

والقول باختفاء الدّولة القومية لا يستند إلى أسس صحيحة، وبذلك يعتبر أنصار الدولة القومية بَقَاءُها حتمية وتبقى من الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية وأن هذا عصر الدولة القومية ولا يمكن لأي وحدة أن تحل محلها في النظام العالمي، وهذا ما أكدته "**ليندا و ايس Linda Weiss**" عندما كشفت عن زيف "**أسطورة الدولة الضعيفة**" حيث اعتبرت أن ثقل الضغوطات التي تفرضها ظاهرة العولمة وحجم القيود التي تعيق بها قدرات الدول النامية لن يؤدي إلى "**نهاية الدولة**" ولا مؤشر على وجود بديل عنها، فالدّولة قد تفقد القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي وتعجز عن مواجهة استراتيجيات الشركات الكبرى لكنها لم تختفي من الساحة الدولية مثلها مثل الاقتصاديات الوطنية التي تغيرت بتقليص هامش حركتها لكنها لا تزال.

الفرع الثالث: تيار أنصار استمرارية الدّولة وضرورة تكييفها مع متطلبات العولمة (الأطروحة المعتدلة أو التوفيقية):

إنّ إقرار أنصار هذه الأطروحة بأنّ التّحولات الحاصلة غيّرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها وتقليص سيادتها في جميع الميادين لمنحها الأسواق سلطة أعلى من سلطة الدّول، إلاّ أنّ هذه التحولات لا تعني "**نهاية الدولة**" ولن تتلاشى نهائياً.

فإنَّ حسب هذا التّيار الدولة القومية ستقاوم العولمة الاقتصاد والثورة الإعلامية بشرط إحداث تغييرات على مهامها وأدوارها وتكييفها وفق التحوّلات الحاصلة على مستوى العالمي، التحدي المركزي ليس الوصول إلى نهاية الدولة القومية وزوالها، بل هو إعادة الاعتبار لغاياتها وأهدافها، ومن الكُتّاب الذين يشككون في قدرة العولمة الاقتصادية على التدمير النهائي لسلطة الدولة الرقابية في المجال الاقتصادي العالمي "**بول هيرست Paul Hirst**" و"**غراهام طمسون Graham Thompson**" فيرى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الدول الرأسمالية وتتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال تحديد السياسات النقدية والمالية والتجارية – ويمكن البرهنة كذلك بالتدخل في السياسة المالية والاقتصادية في أزمة الرهن العقاري 2008 من خلال ضخ البنك الفيدرالي الأمريكي « FED » أموالاً هائلة لإنقاذ البنوك من الإفلاس خاصة بعد إفلاس بنك "**ليمن بروذرسLehmann Brother**"-.

ويؤكد "**داني رودريك Dani Rodrik**" أن الدول تحافظ على هامش حركة معتبر حتى في إطار العولمة الاقتصادية على الرغم من فقدانها السلطة وقوة التأثير نسبياً لصالح الفواعل الأخرى، وعليه، فإن عصر العولمة لا يمنع الدولة من القيام بدورها في "إدارة العولمة" للاستفادة من الفرص

التي توفرها، فحتى مع انحسار قوتها وتراجع دورها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية سيبقى دورها في تحقيق الصالح العام وإعادة توزيع الدخل وإقامة العدل.[1]

كما لا يزال مستقبل الدولة القومية وسيادة الدولة يشكل حيزاً مهم في العلاقات الدولية، في استشراف هذا المستقبل نجد من يفرق بين النظام العالمي الذي تلعب فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية دوراً متزايد الأهمية، وبين النظام الدولي الذي تشكل الدولة القومية ركيزة الأساسية، إلاّ أنّ التطور يؤدي إلى نوع من الشراكة بين النظامين – العالمي والدولي – سواء بمعنى " **تدويل النظام العالمي** " ما بقيت الدولة القومية فاعلاً أساسياً أو بمعنى" **عولمة النظام الدولي** " بزيادة التأثير الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات والشبكات(Les Réseaux).

-خاتمة:

إنّ الدولة فاعل في العلاقات الدولية ولكن لا يمكن تجاهل الفواعل الأخرى في حقل العلاقات الدولية، ومن هذه الفواعل: الشركات المتعددة الجنسيات وعابرة للقوميات، ظاهرة الاعتماد المتبادل، خاصة بعد الحرب الباردة 1991؛ إعادة تشكيل بعض المفاهيم ومن هذه المفاهيم مفهوم الأمن والسلم الدوليين، حيث كان الاعتماد على الدول باعتبارها هي التي تشكل النظام الدولي وبذلك كان لزاما الحفاظ على الدولة للمحافظة على النظام الدولي أي الانطلاق من الجزء للحفاظ على الكل، والمحافظة على الدولة يستدعي بالضرورة الحفاظ على السيادة الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية لازدياد الاعتماد المتبادل واختراق الدولة القومية؛ إنّ تعدد الفواعل كما ونوعا على الساحة الدولية خاصة في العقد الأخير ويراجع إلى عدة أسباب منها ما هو متعلق بالتركيبة الدولية وانفراد النظام الرأسمالي بلا منافس واتجاه الأخر هو توجه الدول إلى التكتلات والتجمعات الاقتصادية – التعددية الأقطاب الاقتصادية - والتي تعتبر ظاهرة منتشرة ، فالدولة لم تقتصر على العلاقات الثنائية فقط بل تعدت إلى التكتلات في إطارها الجماعي وهو ما ساهم وسهل من عمل الشركات الكبرى العالمية التي تتحرك أفقيا وعموديا في سبيل تحقيق الربح وبأقل تكلفة ممكنة.

المراجع:

- **باللغة العربية:**
  - **الكتب:**

1- أحمد جمال الدين موسى، " **العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية** "، مكتبة الجلاء الجديدة، 1999.

[1] Dani Rodrik, « Le Débat sur la Mondialisation : Leçon du Passé », **Politique Etrangère**, Vol 63, N°3, 1998, P 580.

2- حافظ زياد، " **مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة وعلى الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية**"، في/ العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر2004.

3- حافظ عبد الرحيم، وآخرون، " **السيادة الوطنية: الآفاق الوطنية والحدود العالمية** "، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

4- عترسي طلال، " **الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة** "، في/ العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2002.

5- محمد إبراهيم عبد الرحيم، " **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** "، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2008.

6- منير غسان، حمزة سنو، علي أحمد الطراح، " **العولمة والدولة: الوطن والمجتمع العالمي** "، بيروت: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص21.

7- هيجوت ريتشارد، " العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية "، **سلسلة محاضرات الإمارات**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 25، 1992.

- **المجلات:**

8- " حالة الأمة 1999، المؤتمر القومي العربي العاشر"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 255، ماي2000.

9- بن عثمان حاتم، " **العولمة والثقافة** "، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

10- راوية عاطف مختار، " سبيل مكافحة عمليات غسيل الأموال "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مطابع الأهرام، العدد146، أكتوبر2001.

11- عبد الله عبد الخالق، "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها "، **عالم الفكر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد28، العدد2، أكتوبر/ ديسمبر1999.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

Livres :

12- Aron Raymond, « **Paix et Guerre entre Nations** », Paris : Calmann-Lévy, 1982.

13- Bourguinat Henri, « **La Tyrannie des Marché : Essai sur l'Economie Virtuelle** », Paris : Economica, 1995.

14- Zarifian Philippe, « **L'Emergence d'un Peuple-Monde : Politique d'aujourd'hui** », Paris : Presses Universitaires de France, 1999.

Revues :

15- Achille Ives, « Mafia et Globalisation : Economie Illégale et Mondialisation », **Problèmes Economiques**, N° 3064, Mars 2013.

16- Bauer Alain, « Criminalisation Financière : Une Autre Mondialisation », **Problèmes Economiques**, N°3064, Mars 2013.

17- Rodrik Dani, « Le Débat sur la Mondialisation : Leçon du Passé », **Politique Etrangère**, Vol 63, N°3, 1998.

18- Veltz Pière, « Firme et Territoires à l'épreuve de la Mondialisation : L'Economies d'Archipel », **Regard sur L'Actualité**, N° 234, septembre-Octobre 1997.

19- Von Weizsäcker Carl Christian, « Mondialisation et Entreprise : L'Enigme des Fusion », **Problèmes Economiques**, N°2.641, 24 Novembre 1999.